اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

سياسة الامن الغذائي في تونس

اعداد
الزميل : حافظ خليف
وزارة الفلاحة
الجمهورية التونسية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

الجمهوريـــة التونسيـــة
وزارة الفلاحـــة

سياســـة الأمـن الغذائـي فـي تونـس

جويليـــة 1997

السيد حافظ خليف

الفهـــرس

	الصفحة
مقدمـــة	1
I- السياسة الفلاحية والأمن الغذائي	4
1- معالم السياسة الفلاحية خلال العشرية المنقضية	4
2- الإجراءات الموازية المتخذة لفائدة الأمن الغذائي	7
II- أهم الإنجازات التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي	8
1- الإنجازت في ميدان الإستثمار	8
2- إستراتيجيات تعبئة وحماية الموارد الطبيعية	11
1.2 تعبئة الموارد المائية وحمايتها وإحكام إستغلالها	11
2.2 الحماية والمحافظة على الوسط الفلاحي	16
3- النتائج المسجلة في ميدان الإنتاج الفلاحي	17
4- تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية	19
III- الآفاق المستقبلية وضمان الأمن الغذائي المستديم	21
1- التوجهات الكبرى للتنمية الفلاحية والأهداف خلال المخطط التاسع	21
2- تنفيذ إستراتيجيات إنتاج قطاعية	23

سياسة الأمن الغذائي في تونس

مقدمـــــة :

تميزت السياسة الإقتصادية للبلاد التونسية خلال السنوات الأخيرة بوضع وتنفيذ العديد من البرامج الإصلاحية الهيكلية الخاصة بالقطاع الفلاحي بهدف تدعيم مساهمته في المجهود التنموي بالبلاد وفي توازن ميزان الدفوعات وخلق مواطن الشغل. وقد شملت هذه الإصلاحات بالخصوص المحيط العام للقطاع وسياسة الأسعار وتشجيع المبادرة الخاصة وإحكام إستغلال مختلف الموارد الطبيعية المتاحة وتحرير تجارة المنتوجات الفلاحية.

وقد توج هذا المجهود الإصلاحي بتحقيق العديد من النتائج الإيجابية من أهمها تدعيم الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية والرفع في قدرة الإدارة على تأطير المنتجين والإحاطة بهم وتطوير أنشطة البحث والإرشاد والتكوين الفلاحي وإنجاز مختلف الإستراتيجيات المتعلقة بتعبئة وإحكام إستغلال الموارد الطبيعية وكذلك الرفع في القدرة الإنتاجية وفي مردودية النشاط الفلاحي.

وفي نطاق إدماج الإقتصاد الوطني في الدورة الإقتصادية العالمية، إنظمت تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة وأبرمت إتفاقية شراكة وتعاون مع الإتحاد الأوروبي، وهو ما يحتم على إقتصادنا تحقيق النقلة النوعية اللازمة بما يمكنه من التكيف مع المعطيات الجديدة للإقتصاد العالمي المتميز بشدة المنافسة خاصة وأنه في سنة 2000 ستقوم تونس بالتفاوض مع الإتحاد الأوروبي للإتفاق حول سبل مزيد تحرير تبادل المنتوجات الفلاحية.

وعلى هذا الأساس فإن تأهيل الإقتصاد الوطني بصفة عامة وتأهيل القطاع الفلاحي بصفة أخص يمثلان السبل المثلى لإرساء أسس متينة لإقتصاد متفتح على المحيط الدولي، تتوفر فيه كل مقومات التطور وقادر على مواجهة منافسة المنتوجات الأجنبية بالسوق الداخلية وبالأسواق الخارجية.

إن أولويات القطاع الفلاحي خلال الفترة القادمة تتمثل أساسا في كسب رهان رفع القدرة التنافسية لمواجهة التفتح الإقتصادي التي تتطلب تكثيف الإنتاج الوطني وتحسين مردوديته والرفع في قدرته التنافسية لتمكينه من مزاحمة الواردات المنتظرة وتدعيم مكانته بالأسواق الخارجية ، وكذلك كسب رهان تدعيم الأمن الغذائي الذي يمثل إحدى العناصر الأساسية للتنمية الإقتصادية باعتباره يساهم بصفة فعالة في تحقيق الإستقرار الإجتماعي وفي المحافظة على التوازنات العامة للإقتصاد الوطني ويدعم التنمية الجهوية .

ولتحقيق الأمن الغذائي، تم خلال العشرية المنقضية (1987-1996) إعطاء القطاع الفلاحي الأولوية من خلال وضع سياسة فلاحية شاملة مكنت من الترفيع في طاقة الإنتاج حيث توسعت مساحة المناطق السقوية بما يزيد عن 77 ألف هك وارتفعت مساحة الأشجار المثمرة بحوالي 200 ألف هك وتواصل نمو قطيع الماشية بنسق مرضي بالرغم من تواتر فترات الجفاف أثناء هذه العشرية. كما مكنت السياسة الفلاحية الرشيدة من تنويع الإنتاج وإدخال التكنولوجية الحديثة وإدماج مناطق جديدة لإنتاج المواد الإستهلاكية كالخضر والغلال والألبان مما ساعد على تلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين لهذه المواد. وقد مكن هذا التطور الذي عرفه القطاع الفلاحي من تحقيق نسبة نمو تعادل 4،5٪ سنويا طوال هذه الفترة وهي نسبة مرموقة.

وسمح هذا النمو بتحقيق الإكتفاء الذاتي في جل المواد الغذائية مع تسجيل فائض للتصدير مما ساعد على تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي بلغت معدل 77٪ مقابل 47٪ خلال العشرية السابقة مع بلوغ نسبة تفوق 159٪ سنة 1991 أمكن الوصول إليها بفضل النتائج القياسية التي حققها القطاع الفلاحي.

واعتبارا للتطور المرتقب لعدد السكان والذي ينتظر أن يكون في حدود 11،1 مليون نسمة سنة 2010 و12،5 مليون نسمة سنة 2020 مقابل حوالي 8،9 مليون نسمة سنة 1995، وإذا ما أضيف إليه إرتفاع الطلب الداخلي من جراء تحسن مستوى المعيشة، فإن طلب المواد الغذائية خلال الفترة القادمة سيتزايد ومن المتوقع أن تسجل بين سنوات 1995 و2010 و2020 الزيادات التالية :

المواد الغذائية (ألف طن)	1995	2010	نسبة التطور	2020	نسبة التطور
حبوب	1689	1906	٪13	2043	٪21
خضر	1233	1714	٪39	2110	٪71
غلال	488	679	٪ 39	836	٪71
حليب ومشتقاته	770	979	٪27	1136	٪47
لحوم	196	333	٪69	469	٪139
أسماك	74	131	٪77	189	٪155
زيوت	196	273	٪39	336	٪71

وتبرز هذه الأرقام أن القطاع الفلاحي مدعوّ بالإسراع في نسق تطوير الإنتاج بما يمكن بصفة عامة من تدعيم الأمن الغذائي للبلاد وبصفة خاصة ضمان الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية. وفي هذا الصدد فإن التقديرات في الزيادة في الإنتاج السنوي بين المخطط الثامن والتاسع تقدر بـ 24٪ مقابل إنجاز بـ 17٪ بين المخطط السابع والمخطط الثامن .

ويتطلب كسب رهان الأمن الغذائي المستديم تحقيق فائض للميزان التجاري الغذائي مما يستوجب تدعيم نسق صادرات المنتوجات الفلاحية والغذائية والعمل تطوير القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية حتى تصبح قادرة على مجابهة المزاحمة في الأسواق الخارجية والداخلية وهو ما يفترض إستجابة الإنتاج الفلاحي لمتطلبات تحسين الجودة والضغط على الكلفة.

I- السياسة الفلاحية والأمن الغذائي :

1- معالم السياسة الفلاحية خلال العشرية المنقضية (1987-1996) :

ترتكز سياسة التنمية المتوخاة مع مطلع العهد الجديد على وجوب تحقيق ، وبطريقة مدعمة ، نسق سريع للنمو الإقتصادي وتوزيع عادل لثمار التنمية وكذلك على جعل مفهوم «النهوض بالإنسان» من ضمن المحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية والإهتمامات الكبرى للدولة . هذا الهدف يسعى إلي تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاه المادي والفكري للمواطن ، والصحة والقدرة على العمل وكذلك عدة عناصر أخرى زيادة على صبغتها الإجتماعية ، تمكن من تحسين إنتاجية السكان .

لقد بات ظاهرا للعيان وبكل وضوح أن تحسين ظروف عيش المواطنين لا يكون إلا عبر تحقيق رفاهية إقتصادية للبلاد . كما أن بلوغ درجة من النمو الإقتصادي تتماشى والطموحات وتفوق نسبة الـ 3٪ لا يمكن تحقيقه في ظل إنعدام الأمن الغذائي .

وفي هذا الإطار ترمي السياسة الفلاحية خلال العشرية المنقضية (1987-1996) إلى بلوغ الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي ، و ذلك بالإعتماد على الذات عبر الترفيع في الإنتاج الوطني وتنويعه حتى يستجيب لحاجيات السوق الداخلية ويغزو الأسواق الخارجية .

ومن هذا المنطلق ، برزت منذ التحول ، معالم السياسة الفلاحية الجديدة التي تتمحور حول :

* **تعبئة الموارد الطبيعية وصيانتها والمحافظة عليها** : تهدف الخطة في هذا المجال إلى تعبئة كافة الموارد الطبيعية المتاحة و إحكام إستغلالها وتسخيرها لتطوير الإنتاج مع الحرص على ديمومتها حتى تتحقق التنمية المستديمة .

وقد تركزت الجهود نحو حماية الأراضي الفلاحية من الإنجراف والتصحر والتملح والزحف العمراني ، وتعبئة الموارد المائية التي تمثل عنصرا رئيسيا للإنتاج ، والمحافظة على الغابات وتحسين المراعي باعتبارها من أسس توازن المحيط البيئي .

* **تأطير وتنظيم الفلاحين** : يمثل العنصر البشري الغاية القصوى لسياسة التنمية ، والفلاح هو الغاية والوسيلة في آن واحد . على هذا الأساس ، تكاثفت الجهود الرامية إلى الإحاطة بالفلاحين وتنظيمهم في صلب هياكل تدبر شؤونهم . ففي مجال الإرشاد تقوم المصالح المختصة بدور بارز في تأطير الفلاحين بتواجدها بمختلف الجهات الفلاحية وبالعمل على إيصال نتائج الأبحاث الزراعية إلى المنتجين بالإعتماد على كل الوسائل العلمية للإرشاد .

أما عن تنظيم الفلاحين ، فإن منظمتهم المهنية ، الإتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري ، المدعمة بالغرف الفلاحية ، تمثل المحور الأساسي الذي تلتف حوله مختلف التنظيمات الفرعية للفلاحين سواء كانت تعاضديات خدمات أو جمعيات ذات مصلحة مشتركة أو غيرها .

* **البحث العلمي الفلاحي** : يعتبر البحث العلمي الفلاحي عنصرا أساسيا في التنمية الفلاحية باعتبار أهمية ما يفرزه من طرق إستغلال و تقنيات جديدة تساهم بقسط كبير في تحسين إنتاجية الفلاحين و مداخيلهم . لذا تمت إعادة هيكلة المؤسسات

البحثية خاصة ببعث الأقطاب الجهوية لتقريب البحث من واقع الفلاحة من ناحية ومراجعة أولويات البحث بالتركيز على المنتوجات الإستراتيجية من ناحية ثانية.

* **التشجيع على الإستثمار** : يتطلب الإستغلال الأفضل للموارد رصد الإستثمارات اللازمة ، لذلك ركزت السياسة الفلاحية على تنشيط وتشجيع الإستثمار في القطاع وذلك خاصة من خلال المكانة التي حظي بها القطاع في مجلة تشجيع الإستثمارات وكذلك على سياسة للقرض الفلاحي تعتمد على تكثيف تأطير الفلاحين قصد رفع العراقيل التي تحول دونهم والحصول على القرض وتشجيع البنوك على تمويل القطاع الفلاحي .

* **وضع أسس جديدة للسياسة الفلاحية** : في إطار مواصلة مجهود الإصلاح للنهوض بالقطاع الفلاحي، تم وضع أسس جديدة للسياسة الفلاحية من أجل بلوغ الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية والحد من تأثيرات تذبذب الإنتاج وتأمين دخل محترم للمنتجين . وتتمحور هذه الأسس حول العناصر التالية :

- بعث مراكز فنيّة مختصة تكون بمثابة حلقة وصل مع المنتجين الباعثين للمشاريع الفلاحية لتبليغ نتائج البحوث إليهم ومساعدتهم على تنويع وتطوير منتوجاتهم وتحسين قدرتهم التنافسية .
- وضع خطط تنفيذية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتوجات الحساسة التي تشمل البطاطا والطماطم والحليب واللحوم والبيض وكذلك بذور البطاطا للتمكّن من الإستغناء عن توريد هذه المواد في أقرب الآجال الممكنة .
- ضمان تزويد السوق بالمواد الفلاحية الضرورية وتعديل العرض بالترفيع في طاقة الخزن والتبريد مع إحكام البرمجة والتنسيق بين الهياكل المتدخلة .

- وضع آليات لتمويل المخزون الإحتياطي والتعديلي وإحداث صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم المجامع المهنية ومؤسسات الصناعات الغذائية والصيد البحري وإعانتهم على تطوير الإنتاج وتحسين الجودة والتحويل والتكييف والتصدير .

- تدعيم وتكثيف برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية بإحداث 400 شركة إحياء وتنمية فلاحية وتركيز 1000 فني و 2000 فلاح شاب بمقاسم من الأراضي الدولية في آفاق سنة 2000 .

- تحسين المادة البيولوجية والنهوض بقطاع البذور .

- تنمية الفلاحة السقوية للحد من تأثيرات الظروف المناخية وحدتها على الإنتاج الفلاحي وضمان إستقرار التزويد الغذائي . مع العلم أن الفلاحة المروية تمثل حاليا 30٪ من الإنتاج الفلاحي .

- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالأراضي المهملة أو ناقصة الإستغلال والعمل على إحكام إستغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعات الأساسية ولا سيّما الأراضي السقوية .

2- الإجراءات الموازية المتخذة لفائدة الأمن الغذائي :

بالتوازي مع السياسة الفلاحية المنتهجة والتي ترمي أساسا إلى تكثيف الإنتاج الغذائي عبر عمليات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع ، تم إتخاذ اجراءات لدعم الأمن الغذائي من أهمها :

- ضمان إستقرار التزويد الغذائي باللجوء إلي الإستيراد كلما دعت الحاجة إلى ذلك وبسياسة أسعار تشجع الأسر على التزود من السوق عوض الإكتفاء بالإستهلاك الغذائي وغالبية المنتجين على الإندماج في الدورة الإقتصادية .

ولقد تدعمت هذه الإجراءات عبر تكوين مخزون منظم وبإحداث شبكات توزيع متميزة وبالزيادة في الطاقة الوطنية لخزن المواد بما في ذلك المواد السهلة التخمر ، وبضمان بصفة مسترسلة إمكانية دخول الدولة للسوق العالمية للمواد الغذائية لتعديل كل نقص محتمل للإنتاج المحلي .

- دعم عملية الحصول على المواد الغذائية بإتخاذ إجراءات تهم تحسين القدرة الشرائية للسكان عبر الزيادة في الأجور ، والإمتيازات الإجتماعية وكذلك عبر تدخلات ذات صبغة إقتصادية وإجتماعية والتي أصبحت حاليا موجهة أكثر من أي وقت مضى إلى من هم في أشد الحاجة إليها .

II- أهم الإنجازات التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي :

1- الإنجازات في ميدان الإستثمار :

شهد الإستثمار الفلاحي منذ التحول إنتعاشة بفضل الإجراءات المتخذة لتطويره منها بالخصوص إصدار مجلة موحدة جديدة للتشجيع على الإستثمار وإدخال اللامركزية عند إتخاذ قرارات إسناد التشجيعات وتركيز شباك موحّد لوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية وكذلك إنجاز الإستثمارات العمومية المبرمجة .

ونتيجة لذلك بلغت الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي خلال التسع سنوات من التحول 4430 مليون دينار وهو ما يمثل 15٪ من مجمل الإستثمارات المنجزة في مختلف القطاعات خلال نفس الفترة .

وتتفاوت نسبة تطور المعدل السنوي للإستثمار حسب القطاعات الفلاحية من 41٪ بالنسبة للمياه إلى 190٪ بالنسبة للغابات والمحافظة على أديم الأرض .

تطور المعدل السنوي للإستثمار الفلاحي
(بحساب مليون دينار بالأسعار الجارية)

العناصر	1987 - 1983	1996 - 1988	نسبة التطور
المياه	121	171	+ 41 ٪
تربية الماشية	28	58	+ 107 ٪
الصيد البحري	23	38	+ 65 ٪
التجهيزات الفلاحية	33	51	+ 54 ٪
الأشجار المثمرة	21	48	+ 128 ٪
الغابات والمحافظة على الأديم	20	58	+ 190 ٪
إستثمارات مختلفة	24	52	+ 116 ٪

وبلغت الإستثمارات الخاصة في الفلاحة والصيد البحري منذ التحول 2000 مليون دينار أي ما يمثل 45٪ من جملة الإستثمارات وبمعدل 222 مليون دينار سنويا .

وقد مكن المناخ الملائم من جلب المستثمرين مما جعل معدل الإستثمارات الخاصة السنوية يتطور من 139 م.د خلال المخطط السابع إلى 261 م.د خلال المخطط الثامن أي بزيادة بنسبة 87٪ .

وفيما يخص الإستثمارات في القطاع الخاص التي تمتعت بإمتيازات الدولة عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية فإنها بلغت 1090 مليون دينار وشملت 10691 مشروع خلال الفترة المتراوحة بين 1988 و 1996 ، في حين لم تتعد هذه الإستثمارات 203 مليون دينار لتمويل 951 مشروعا خلال فترة 1983 - 1987 مسجلة بذلك نسبة تطور في معدل الإستثمار السنوي يقدر بـ 198٪.

وقد مكنت هذه الجهود على مستوى الإستثمار الفلاحي من الترفيع في طاقة الإنتاج إذ توسعت مساحة المناطق السقوية بما يزيد عن 77 ألف هكـ بحيث تقدر المساحات المروية حاليا بـ 334 ألف هكـ وهو ما يمثل أكثر من 83 ٪ من المساحات القصوى التي يمكن ريها والتي تقدر بـ 400 ألف هكـ مما يمكنها من المساهمة بنسبة 30٪ من الإنتاج الفلاحي ، وإرتفعت مساحة الأشجار المثمرة بحوالي 200 ألف هكـ ، وتواصل نمو قطيع الماشية بنسق مرضي بالرغم من تواتر فترات الجفاف أثناء هذه العشرية . وكنتيجة لهذا الإرتفاع للطاقة الإنتاجية للقطاع وتحسين مردوديته أمكن تحقيق نسبة نمو تعادل 4،5٪ سنويا طوال الفترة .

ومكن أيضا الإستثمار في ميدان الخزن من تطوير طاقة الخزن بصفة سريعة ، وقد بادر الخواص بإقتحام هذا الميدان علاوة على الدواوين والمجامع المهنية . وبالنسبة للمواد الإستراتيجية ، فإن المؤسسات المسؤولة على التزويد تحرص على ضمان مخزون يكفي شهرين على الأقل ، وهذه المدة تعتبر كافية بالنظر إلى موقع تونس القريب من السوق الأوروبية وقدرتها على التزود بسهولة من السوق العالمية للمواد الغذائية .

ويمتلك حاليا ديوان الحبوب وتعاضديات الحبوب طاقة تفوق مليون طن ، كما أن طاقة خزن زيت الزيتون تطورت من 163 ألف طن سنة 1986 إلى 250 ألف طن سنة 1996 بزيادة جملية تقدر بحوالي 53٪ . وتبلغ طاقة خزن التبريد حاليا 135 ألف طن .

وإعتبارا للدور الهام الذي يلعبه قطاع الصناعات الغذائية كعنصر منظم للإنتاج الفلاحي والتأمين الغذائي من خلال تصبير الإنتاج الإضافي وتوزيع إستهلاك المنتوجات على كامل السنة وبالتالي ضمان توازن الميزان التجاري ، فقد تطورت الإستثمارات في هذا الميدان من 29 مليون دينار سنة 1986 إلى 150 مليون دينار سنة 1996 أي تضاعفت حوالي 5 مرات .

ومكنت هذه الجهود من زيادة هامة في المواد الغذائية المحولة حيث أن عدد المؤسسات ومعظمها صغرى ومتوسطة يقدر بحوالي 5 آلاف وحدة في 9 إختصاصات حيوية (الحبوب والزيوت والحليب واللحم والسمك والسكر والغلال والخضر وغيرها ...). كما حافظ القطاع على نمو مرضي في مستوى يتراوح بين 2,5٪ و 3٪ كل سنة خلال هذه الفترة رغم ظروف الجفاف خلال أربع سنوات .

2- إستراتيجيات تعبئة وحماية الموارد الطبيعية :

1.2 تعبئة الموارد المائية وحمايتها و إحكام إستغلالها :

1.1.2 خطة تعبئة الموارد المائية :

تمثل المياه ، إلى جانب التربة ، أحد الموارد الأساسية في الفلاحة . وقصد التحكم في إستغلال الموارد المائية والحد من التأثيرات السلبية لتقلبات المناخ ، أعدت وزارة الفلاحة إستراتيجية قومية لتعبئتها تمتد على مدى عشرية التسعينات وتهدف إلى تعبئة جل الموارد المتاحة مع نهاية القرن العشرين .

وقد تم تعبئة قرابة 190 م م3 إضافية من المياه السطحية كما تمّ إستيعاب حوالي 448 م م3 بواسطة الحفريات العميقة والآبار السطحية إستغلت للتوسع في المناطق السقوية حيث فاقت المساحة المجهزة للري منذ التغيير إلى حدود سنة 1996 ، 75 ألف هك كما تمّ تزويد أكثر من 1000 قرية وتجمع ريفي بالماء الصالح للشراب .

وقصد تعبئة جل الموارد المشخصة والممكن تعبئتها في أفق عام 2001 لكي تتم تلبية الطلبات المتزايدة من الماء الصالح للشراب و طلبات الصناعة و تنمية الري بالإضافة إلى تعديل الكميات المائية الموفرة عبر مختلف السنوات وبالتالي الحد من التأثيرات السلبية لفترات الجفاف ، تم تشخيص إستراتيجية للغرض شرع في تنفيذها سنة 1990 وتمتد إلى غاية 2001 . و من أهم عناصرها إنجاز 21 سدا و 203 سدا تليا و 1000بحيرة جبلية و 1760 بئرا عميقة و 98 محطة لتطهير المياه المستعملة .

- و ستمكن هذه المنشآت من تعبئة 1،430 مليار متر مكعب من المياه بتاكفة جملية تقدر بمليارين من الدينارات .

برنامج تعبئة الموارد المائية

مصادر المياه	العدد	الموارد م.م3
السدود	21	739
السدود التلية	203	110
البحيرات الجبلية	1000	50
منشآت فرش المياه	4000	43
الآبار العميقة		
- للإستغلال	610	288
- للإستكشاف	1150	-
محطات التطهير	98	200
المجموع	-	1430

هذا وقد تم خلال السبعة سنوات الأولى من الخطة (1990-1996) تحقيق الإنجازات التالية :

* **السدود الكبرى** : تمّ إنجاز سد سجنان (100 مليون م3) وسد الحجر (5 ملايين م3) وإنطلاق أشغال 4 سدود أخرى من بينها سدي سيدي البراق (250 مليون م3) وبربرة (80 مليون م3) . وتمثل نسبة طاقة تعبئتها 50٪ من الخطة .

كما أن مرحلة إعداد المناقصات والبحث عن التمويلات الخارجية جارية بالنسبة لستة سدود أخرى والتي تمثل 10٪ من الخطة .

* **السدود الجبلية** : تمّ إنجاز 46 سدّا تمكن من إستيعاب 54 مليون متر مكعب (27٪ من الخطة) في حين هناك 33 في طور الإنجاز و 21 سدا في طور الإنطلاق . وستمكن هذه السدود عند إنتهاء أشغالها من تعبئة كمية إضافية تبلغ قرابة 70 مليون متر مكعب .

* **البحيرات الجبلية** : تمّ إنجاز 458 بحيرة بطاقة تعبئة 23 مليون م3

* **الآبار العميقة** : تمّ إنجاز 1319 بئرا تتوزع إلى 518 بئرا إستكشافية و 320 بئرا للمراقبة و 481 بئرا للإستغلال . ومكنت الآبار المنجزة من إستيعاب 448 م م3 توظف لمياه الشراب بالريف بالخصوص وكذلك لري الأراضي الفلاحية .

2.1.2 تخصيص الموارد المائية للمناطق السقوية :

مكنت هذه المنشآت المنجزة لإستغلال المياه من الزيادة في المساحات المجهزة للري المكثف من 163 ألف هك سنة 1984 إلى 335 آلاف هكتار سنة 1996 أي 7٪ من جملة الأراضي المحترثة وهو ما يمثل أكثر من 83٪ من الأراضي القابلة للري بصفة مكثفة ومستديمة التي تقدر بـ 406 آلاف هكتار، بإعتبار مجموع الموارد المائية الممكن تعبئتها .

و تبلغ المساحة المجهزة للري الظرفي بـ 56 ألف هك أي بنسبة 33٪ من مجموع المساحات القابلة للري بهذه الطريقة (168 ألف هك) .

و بذلك تصل المساحة الجملية القابلة للري إلى حدود 574 ألف هك موزعة حسب الموارد المائية كما يلي :

توزيع المساحة القابلة للري حسب الموارد

(بحساب 1000 هك)

الموارد المائية	الوضعية الحالية	الطاقة الجملية
* الري المكثف بواسطة :	335	406
- سدود وسدود تلية وبحيرات جبلية	114	172
- مياه مستعملة	6.5	28
- آبار عميقة	67	62
- آبار سطحية	134	130
- عيون و أودية	13.5	14
* الري الظرفي	56	168
المجموع	391	574

3.1.2- إحكام إستغلال مياه الري :

بالموازاة مع المجهودات المبذولة لتعبئة المياه وإعتبارا للوضعية الحالية لقطاع الري الذي يتسم بنقص في جدوى إستغلال الماء و ظهور علامات الملوحة في الأراضي السقوية ستولى عناية خاصة للإجراءات المتعلقة بترشيد إستعمال الماء .

و تتمحور هذه الإجراءات حول تطوير تقنيات إقتصاد مياه الري وإعتماد تسعيرة للمياه تحث على ري كامل المساحة المجهزة وفي آن واحد تساهم في الحد من التبذير .

وقد تم إقرار تشجيعات مالية هامة من طرف الدولة لحث الفلاحين على إدخال الطرق التقنية المقتصدة للماء في ضيعاتهم ، وذلك بالعمل علـــى :

* حفظ فواقد شبكات الري وتحسين مردوديتها ،
* تحسين مردودية أنظمة الري الحقلي التقليدية ،
* تحسين المردودية الإقتصادية للزراعات المروية والإستخدام الزراعي الأفضل للمياه .

و ستمثل التعريفة المائية أكثر فأكثر الأداة المتميزة لضمان إحكام إستغلال الموارد المائية . وفي هذا الصدد ، ستواصل وزارة الفلاحة السياسة التي ترمي على المدى المتوسط إلى إرساء سعر لماء الري بالمناطق السقوية العمومية يغطي تكلفة إستغلال وصيانة التجهيزات وعلى المدى الطويل سيقع إعتبار كل التكاليف بما في ذلك الإستثمارات الأساسية .

و بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالإقتصاد في الماء التي هي من مشمولات الفلاحين يتعين على المصالح الفنية إحكام التصرف في المنشآت وتدعيم الجمعيات ذات المصلحة المشتركة و تأطيرها .

و هذه الجمعيات ، التي تمثل تجمعات للفلاحين لها مسؤولية الإستغلال الجماعي للثروة المائية ، قد أصبحت تتمتع منذ التحول بأكثر مرونة في التصرف . وقد إرتفع عددها بصفة ملحوظة من حوالي 100 جمعية مقننة في سنة 1986 إلى حوالي 1795 في سنة 1996 ، منها 1229 جمعية تعنى بالماء الصالح للشراب و 500 جمعية تعنى بالمناطق السقوية و 66 جمعية مختلطة .

4.1.2- تخصيص الموارد المائية للماء الصالح للشراب :

يحتل قطاع الماء الصالح للشراب صدارة توجهات المخططات التنموية للبلاد ويحظى بإهتمام خاص والأولوية القصوى منذ التحول لما له من تأثير على حياة المواطنين خصوصا منهم الريفيون .

وإذا كانت تغطية تزويد سكان المدن بالماء الصالح للشراب تبلغ حاليا نسبة تقارب 100٪ ، فإن الوضعية تختلف فيما يتعلق بمتساكني الريف حيث أن تغطية المناطق الريفية لا تتجاوز نسبة 62٪ في أوائل التسعينات .

ونظرا لأهمية هذه المناطق التي يمثل سكانها قرابة 40٪ من مجموع سكان البلاد ولما لهذه المناطق من دور فعال في سير التنمية ، فقد وجهت خلال السنوات الأخيرة عناية خاصة لتزويدها بالماء الصالح للشراب وتم وضع خطة للغرض من أجل الرفع في نسبة التغطية إلي حدود 90٪ في أفق سنة 2000 . وتشمل التغطية حاليا 76٪ من الريفيين وهو ما يعني إنتفاع 2،7 مليون ساكن في الريف بالماء الصالح للشراب .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذه الإستراتيجية الوطنية وإعتبارا لأهمية الموضوع فقد تم تسخير حوالي 29 م.د في إطار المشاريع الرئاسية ومشاريع التضامن الوطني لتزويد 156 ألف ساكن بالماء الصالح للشراب .

2.2 الحماية والمحافظة على الوسط الفلاحي :

إنطلاقا من الشعور بالخطر الذي يهدد مواردنا من الأراضي والغابات وبهدف ضمان تنمية مستديمة للقطاع ، شرعت وزارة الفلاحة إبتداءا من سنة 1990 في تنفيذ إستراتيجية لحماية الوسط الفلاحي تمتد على 10 سنوات وتضم عنصرين أساسيين : المحافظة على المياه والتربة والتشجير الغابي ومكافحة التصحر .

فبخصوص المحافظة على المياه والتربة فتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة في المحافظة على خصوبة الأرض وتحسينها ومقاومة الإنجراف و وقاية البنية الأساسية من سدود و طرقات وتجمعات سكنية. وذلك بالخصوص بتهيئة 670 ألف هكـ من الأحواض المائية وتدعيمها بالغراسات الرعوية و الأشجار المثمرة و305 آلاف هك من الأراضي المنحدرة المخصصة لزراعة الحبوب. و تشمل الخطة كذلك بناء 4000 منشأة لفرش المياه و تغذية المائدة المائية بالوسط والجنوب و بناء 1000 بحيرة جبلية بالشمال والوسط .

وقد مكنت الإنجازات إلى نهاية سنة 1996 من تهيئة 436 ألف هك من مصبات الأودية و50 ألف هك من أراضي الحبوب وإحداث 458 بحيرة جبلية و 2157 وحدة لفرش المياه وتغذية المائدة.

وفي ميدان التشجير الغابي ومكافحة التصحّر تهدف الإستراتيجية إلى تطوير الفضاء الغابي و إحكام التصرّف فيه بإحداث غراسات غابية على مساحة 320 ألف هك و تحسين المراعي بغراسة الشجيرات العلفية على مساحة 600 ألف هك وتهيئة المراعي على مساحة 2,2 مليون هك،بالإضافة إلى مكافحة زحف الرمال بإنجاز 4000 كلم من الطوابي الجديدة وتعهد 8000 كلم من الطوابي القديمة وتثبيت الكثبان الرملية على مساحة 24 ألف هك و إنجاز مصدات الرياح على مساحة 20 ألف كلم .

هذا ويتشمل التوجه الجديد في هذا المجال في تكثيف العمليات التحسيسية حول مشاكل تدهور الثروة الطبيعية وتشجيع بعث جمعيات ذات مصلحة مشتركة لإستغلال الفضاء الغابي والرعوي .

وتمثلت أهم الإنجازات إلى نهاية 1996 في إنجاز 87 ألف من التشجير الغابي بنسبة إنجاز بـ 27٪ وتجديد 29 ألف هكتار من الغابات بنسبة إنجاز بـ 44٪. كما وقع تنفيذ الإستراتيجية العشرية لمقاومة التصحّر بإحداث الكثبان الرملية وتعهد الكثبان المنجزة بتعليتها .

أما فيما يتعلق بالمراعي وبالرغم من العناية التي أولتها الدولة لتنمية المراعي فإنّ الإنجازات بقيت دون التوقعات . وبلغت الإنجازات في ميدان غراسة الشجيرات العلفية 267 ألف هكتار من جملة 600 ألف هكتار مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ 45٪ . أمّا في ميدان تهيئة المراعي فقد بلغت الإنجازات 137 ألف هكتار مقابل 2,2 مليون هكتار مبرمجة لكامل الخطة أي بنسبة إنجاز بـ 6٪ .

3- النتائج المسجلة في ميدان الإنتاج الفلاحي :

حقق قطاع الفلاحة منذ فجر التحول نتائج باهرة مكنت من بلوغ أرقام قياسية في بعض الميادين مثل الحبوب وزيت الزيتون والخضر .

فعلى صعيد الإنتاج ، سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال التسع سنوات الأخيرة معدل إنتاج بقيمة 2090 مليون دينار بالأسعار القارة لسنة 1990 مقابل 1756 مليون دينار كمعدل سنوي لفترة المخطط السادس (1983 إلى 1987) أي بزيادة بنسبة 19٪ محققا بذلك معدل نمو سنوي بنسبة 3،4٪ مما مكن القطاع من المحافظة على مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 15٪ بالرغم من التطور السريع الذي عرفته القطاعات الإقتصادية الأخرى .

تطور أهم المنتوجات الفلاحية

(1000 طن)

الإنتاج	معدل 1983-1987	معدل 1988 - 1996	التطور
الحبوب	1 176	1484	٪26
زيت الزيتون	97	132	٪36
القوارص	194	227	٪17
التمور	56	75	٪34
البطاطا	143	214	٪50
الطماطم	378	520	٪38
اللحوم	109	155	٪42
الألبان	290	466	٪61
منتوجات البحر	77	89	٪16

وهذا التطور الإيجابي للإنتاج الفلاحي كان نتيجة لعدة عوامل منها بالخصوص إعتماد الفلاحين على التكنولوجيا التي أفرزتها التجارب والتي عرفت تطورا ملحوظا بدخول مشاتل جديدة ذات إنتاجية عالية وبإستعمال تقنيات حديثة شملت أغلبية الأنشطة الفلاحية ، وتوسيع مشاريع الري والتحسن المتواصل للمحيط الإقتصادي من خلال التشجيعات والحوافز التي سنها العهد الجديد لهذا القطاع بالإضافة إلى العوامل الطبيعية الملائمة في بعض المواسم .

ومن مميزات هذه الفترة ، تحقيق أرقام قياسية على مستوى الإنتاج في بعض القطاعات نذكر منها 28،6 مليون قنطار من الحبوب في سنة 1996 و 265 ألف طن من زيت الزيتون سنة 1992 و 281 ألف طن من القوارص سنة 1993 ، و700 ألف طن من الطماطم و 270 ألف طن من البطاطا سنة 1996.

4- تطـور الميـزان التجـاري للمـواد الغذائـيـة :

مكنت الزيادة الهامة في الإنتاج التي تم تحقيقها خلال عشرية التحول من تحسين وضع الميزان التجاري للمواد الغذائية فارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 52٪ خلال فترة 83-87 إلى 77٪ خلال فترة 1988-1996 .

تطور الميزان التجاري الغذائي

(مليون دينار ، أسعار جارية)

العنـاصر	معدل الفترة 83-87	معدل الفترة 88-96
الصادرات الغذائية	150	382
الصادرات الجملية	1459	3809
النسبـة	٪10.3	٪10
الواردات الغذائية	290	498
الواردات الجملية	2343	5860
النسبـة	٪12.4	٪8.5
العجز الغذائي	140	116
العجز الجملي	884	2051
التغطية الغذائية	٪52	٪77
التغطية الجمليـة	٪62	٪65

وتجدر الإشارة إلى النتائج الباهرة التي تم تحقيقها على مستوى الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة 1991 حيث تمكنت الفلاحة لأول مرة منذ متوسط السبعينات من تحقيق فائض هام بـ 184 مليون دينار إذ بلغت الصادرات 495 مليون دينار في حين لم تتعد الواردات 311 مليون دينار ، وبهذا بلغت نسبة التغطية 159٪ .

كما شهد الميزان التجاري للمواد الغذائية نتائج إيجابية سنة 1994 محققا نسبة تغطية بـ 102٪ بفضل صادرات زيت الزيتون خاصة .

إن تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية هو نتيجة للنمو الذي شهده القطاع الفلاحي منذ التغيير والذي سمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي في جل المواد الغذائية مع تسجيل فائض التصدير خاصة بالنسبة لزيت الزيتون ومنتوجات البحر والتمور والقوارص والخمور .

وفي ما يخص كميات المواد الغذائية المستوردة (الحبوب ، اللحوم ، الألبان ، البطاطا ، الزيوت النباتية) فقد عرفت عموما إبتداءا من سنة 1992 إنخفاضا ملحوظا في نسب نمو التوريد بإستثناء السكر . ويعود تراجع نسق إرتفاع الواردات إلى مساهمة أكبر للإنتاج الفلاحي الوطني لتغطية الطلب الداخلي نتيجة توفر ظروف العمل الملائمة التي أصبحت تتمتع بها الفلاحة بداية من سنة 1987 .

وبإعتبار الإمكانيات الغذائية المتاحة (إنتاج + توريد) نلاحظ أن البطاطا هي من بين أهم المواد التي تعرف فيها البلاد التبعية الوحيدة التي شهدت إرتفاعا طفيفا في نسبة الكمية المستوردة خلال العشرية الأخيرة .

أما بالنسبة لبقية المواد فلقد عرفت حصة الإنتاج فيها إرتفاعا ملحوظا في حين بقيت الكميات المستوردة محدودة إن لم نقل غيرموجودة بالنسبة للحوم والبيض والسمك والخضر والغلال .

III- الآفاق المستقبلية وضمان الأمن الغذائي المستديم :

1- التوجهات الكبرى للتنمية الفلاحية والأهداف خلال المخطط التاسع :

تهدف خطة تنمية القطاع الفلاحي خلال السنوات المقبلة إلى ضمان إستمرارية تطور القطاع حتى يتمكن من مواجهة التحديات المتعلقة أساسا بكسب رهان تدعيم الأمن الغذائي والتدرج نحو الإكتفاء الذاتي المستديم من المواد الأساسية والنهوض بالتصدير . ويتطلب كسب رهان الأمن الغذائي تحقيق فائض مستديم للميزان التجاري الغذائي مما يستوجب تدعيم نسق صادرات المنتوجات الفلاحية والغذائية والعمل على تطوير قدرتها التنافسية حتى تصبح قادرة على مجابهة المزاحمة في الأسواق الخارجية والداخلية وهو ما يفترض إستجابة الإنتاج الفلاحي لمتطلبات النوعي والسعر .

وفي هذا الصدد تستند تقديرات الإنتاج خلال الخماسية المقبلة (المخطط التاسع) إلى حتمية تحقيق القفزة النوعية التي من شأنها أن توفر الظروف الملائمة لتمكين القطاع من رفع التحديات العالمية والوطنية التي سيواجهها ، وتتمحور إستراتيجية التنمية الفلاحية حول أهم العناصر التالية :

- العمل على إتمام الإستراتيجية العشرية لتعبئة وترشيد إستغلال الموارد المائية وخاصة فيما يتعلق بتطوير إستغلال المناطق السقوية للرفع في مساهمتها في الإنتاج .
- الإسراع في نسق التشجير الغابي وتدعيم برامج المحافظة على المياه والتربة.
- حماية الثروة السمكية وترشيد إستغلالها وإتمام تأهيل قطاع الصيد البحري على جميع المستويات .

- تأهيل القطاع الفلاحي بتقريب البحث من واقع الفلاحة وإستنباط طرق إرشاد ناجعة، وإيجاد الحلول الملائمة للنهوض بالفلاحة الصغرى بإعتبار دورها الإقتصادي والإجتماعي مع ضبط طرق تدخل خاصة بها.
- تدعيم دور المهنة في الإحاطة بالقطاع وذلك عبر تكثيف تدخل مختلف هياكلها مثل تعاضديات الخدمات والمجامع المهنية والمراكز الفنية المتخصصة والجمعيات ذات المصلحة المشتركة.
- مزيد العناية بالمحيط الريفي لتحسين ظروف المعيشة وتوفير المرافق الضرورية من ماء صالح للشراب وبنية أساسية وتنوير وخدمات مع إعطاء مكانة متميزة للمرأة في البرامج والمشاريع التنموية ومزيد الإحاطة بها.
- تطوير المنتوجات المصدرة تقليديا (زيت الزيتون ، منتوجات البحر ، القوارص ، التمور ، ...) وتدعيم تواجدها بالأسواق العالمية وذلك بتحسين النوعية وإحترام المواصفات والتحكم في كلفة الإنتاج .
- تنمية صادرات المنتوجات الفلاحية والغذائية ذات الميزة التفاضلية (الباكورات والمستحضرات الغذائية والمنتوجات البيولوجية ...) وذلك بوضع برامج إنتاج للتصدير تأخذ بعين الإعتبار متطلبات السوق العالمية سواء على مستوى المواصفات أو الأسعار .

وعلى هذا الأساس ، يتمثل الهدف خلال المخطط التاسع في تحقيق نمو للقطاع بـ 4،3٪ سنويا بالنسبة للإنتاج والقيمة المضافة مما سيمكن من زيادة في حجم الإنتاج بنسبة 24٪ بين فترتي المخطط الثامن والمخطط التاسع . وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على إنتاج سنوي للحبوب بمعدل 18 مليون قنطار و 890 ألف طن من الزيتون أي ما يمثل 178 ألف طن من الزيت وإلى تطور معتبر لقطاعات الخضر وتربية الماشية والصيد البحري .

وستمكن مستويات الإنتاج المعتمدة للخماسية المقبلة من بلوغ الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية التالية :

- البطاطا المعدة للإستهلاك إبتداءا من سنة 1997
- بذور البطاطا إبتداءا من سنة 1999
- لحوم الأبقار إبتداءا من سنة 1999
- الحليب إبتداءا من سنة 2000

كما ستسمح هذه المستويات بتغطية الحاجيات في حدود 94٪ بالنسبة للقمح الصلب و 30٪ بالنسبة للقمح اللين بالإضافة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي المستديم بالنسبة للطماطم والشعير .

وبالإعتماد على تطور آفاق الإنتاج الفلاحي المنتظر وعلى الأهداف المرسومة في مجال الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية فإن الميزان الغذائي التجاري سيسجل فائضا سنويا بما يعادل نسبة تغطية سنوية في حدود 107٪ مع بلوغ نسبة تغطية تضاهي 117٪ في سنة 2001 وذلك بالإعتماد على تطور الصادرات الغذائية والفلاحية بنسبة 13٪ .

2- تنفيذ إستراتيجيات إنتاج قطاعية :

شرعت وزارة الفلاحة في تنفيذ مخططات لتنمية أهم قطاعات الإنتاج شملت الحبوب وزيت الزيتون والإنتاج الحيواني والسكر والقوارص والباكورات والمنتوجات البحرية والصناعات الغذائية .

و تهدف هذه المخططات حسب الحالات إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي أو إلى الحد من الإستيراد أو إلى الرفع من القدرات التصديرية .

1.2 الحبـــوب :

تم وضع إستـراتيـجيـة عشـرية للحبـوب وقـعت المصادقـة عليـها خـلال المجلس الوزاري المضيق ليوم 22 نوفمبر 1996 ، لتحقيق الأهداف التالية في أفق 2006 :

- التدرج نحو الإكتفاء الذاتي وبلوغه سنة 2006 وذلك بتحقيق معدل إنتاج سنوي بـ 25 مليون قنطار (40 مليون قنطار في السنوات الطيبة و 10 ملايين قنطار في السنوات الصعبة) .

- تطوير قطاع الحبوب المروية (قرابة 100 ألف هكتار بمعدل إنتاجية 55 قنطار في الهكتار) بما يضمن حدّ أدنى من الإنتاج (5 مليون قنطار) .

-تكوين مخزون إحتياطي من البذور .

- تطوير طاقة الخزن .

- تنمية الموارد العلفية لتقليص الضغط على مادة الشعير .

وفي هذا الصدد ، تم إتخاذ الإجراءات التالية :

- بعث مركز فني للحبوب توكل إليه بالخصوص مهمة تأمين ملائمة البحوث العلمية الفلاحية مع المعطيات الطبيعية للمستغلات الزراعية والقيام ببحوث تطبيقية وتجارب ميدانية تضبط مراجع فنية تتماشى مع خاصيات مختلف جهات البلاد ونشر تقنيات الإنتاج الحديثة .

- بعث وحدة صلب وزارة الفلاحة تتولى دعم الإحاطة بالمستغلات الزراعية لتمكينها من التقنيات الحديثة وتطوير زراعة الحبوب المروية .

- تحسين نسبة تغطية مخاطر زراعة الحبوب وذلك بإعادة النظر في آليات هذه التغطية صلب الصندوق التعاوني بما يحفز الفلاحين على مزيد الإنخراط فيه والقيام بنشاطهم في أحسن الظروف والإستغلال الأوفر لإمكانياتهم وطاقاتهم .

2.2 الزيـــاتيـــن :

تهدف إستراتيجية قطاع الزيتون إلى إعادة إنطلاق القطاع وإزدهاره على إثر الصعوبات التي تعرض لها طيلة أكثر من 10 سنوات ما بين نصف السبعينات ونصف الثمانينات وكذلك إلى الرفع من مستوى الإنتاج (من 200 ألف إلى 222 ألف طن زيت في أفق 2001) وتحسين مداخيل 100 ألف فلاح تمثل غراسة الزياتين نشاطهم الأساسي .

وتم تحديد البرنامج العملي لهذه الإستراتيجية التي شرع في تنفيذها منذ 1988 على النحو التالي :

* تحسين وصيانة	مليون هكـ
* تقليع النجم	225 ألف هكـ
* تشبيب الغراسات	200 ألف هكـ
* غراسات جديدة	150 ألف هكـ
* غراسة زيتون الطاولة	12 ألف هكـ
* تجديد طاقة المعاصر	200 ألف طن
* طاقات جديدة للعصر	200 ألف طن

وبالتوازي مع المجهودات الرامية إلى الرفع من الإنتاج تم إعتماد سياسة جديدة لتطوير تسويق زيت الزيتون الذي يمثل أحد أهم المواد المصدرة وذلك بالعمل على الترفيع في صادراتنا خصوصا نحو أسواق أمريكا و آسيا و أوروبا الشرقية وبلدان الخليج .

ومن المنتظر أن تساعد رخص التصدير الممنوحة للخواص وكذلك عمليات الإشهار ودراسة خصوصيات مختلف الأسواق على ضمان تصدير 120 ألف طن سنويا في أفق 2001 مقابل معدل 73 ألف طن في السنة خلال المخطط السابع و 106 ألف طن خلال المخطط الثامن .

3.2 تربيـــة الماشيـــة :

تهدف إستراتيجية تنمية تربية الماشية إلى تغطية 90٪ من طلباتنا من اللحوم و 100٪ من الألبان في أفق 2001 . ولتحقيق هذه الغاية أقرت الإستراتيجية 5 محاور كبرى وهي :

- تنمية الموارد العلفية خصوصا عن طريق توسيع الزراعات العلفية من 240 هكـ خلال سنة 1991 إلى 560 ألف هكـ في أفق سنة 2001 وتهيئة وإحكام إستغلال المراعي الطبيعية وذلكـ خاصة بتخصيص قروض موسمية لتعاطي الزراعات العلفية على غرار الزراعات الكبرى وتوفير البذور للفلاحين في الوقت المناسب .
- مراجعة مقاييس القروض الممنوحة لتعاطي نشاط التسمين .
- تحيين ومراجعة المعلوم الموظف على اللحوم الموردة وذلكـ لدعم القدرة التنافسية للحوم المحلية .
- المراجعة الدورية لسعر الحليب على مستوى الإنتاج وذلكـ للأخذ بعين الإعتبار تطور تكاليف الإنتاج .
- المراجعة الدورية لمنحة تجميع الحليب والإعلان عنها مع سعر الحليب .
- تدعيم الشبكة الوطنية لتجميع الحليب بطاقة إضافية بـ 406 ألف لتر خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 وذلكـ عن طريق ديوان تربية الماشية والباعثين الخواص .
- تحيين مقاييس القروض المسندة لتربية الأراخي المؤصلة وكيفية صرفها .

وتمّ خلال سنة 1994 إعداد خطة تنفيذية تهدف إلى التدرج نحو الإكتفاء الذاتي من الألبان الذي ينتظر تحقيقه سنة 2000 وذلك بفضل التطور المرتقب في الإنتاج الذي ينتظر أن يبلغ 790 ألف طن مقابل 500 ألف طن سنة 1994 و 600 ألف طن حاليا .

4.2 اللفت السكري :

في هذا المجال تهدف الخطة إلى تغطية 25٪ من حاجياتنا من السكر بواسطة الإنتاج المحلي في أفق سنة 2001 مقابل 12٪ حاليا . ولئن كانت هذه التوقعات في حد ذاتها طموحة فإن تحقيقها وارد إذا ما إتخذت الإجراءات التالية :

* تأمين تأطير المنتجين بدعم من مركز البحوث للفت السكري ببوسالم ،
* مواصلة إعتماد التسعيرة المائية التفاضلية لمنتجي اللفت السكري ،
* مراجعة الأسعار عند الإنتاج بإعتبار إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج عند بداية كل موسم ،
* تشجيع إنشاء شركات للخدمات خاصة على مستوى النقل ،
* تهيئة مناطق سقوية جديدة وحثّ شركات الإحياء والتنمية الفلاحية على تعاطي هذه الزراعة .

5.2 القوارص :

إعتبارا للصعوبات التي تحد من تنمية قطاع القوارص والناتجة عن عدة عوامل منها الظرفية كالجفاف وإصابة الغراسات بالذبابة البيضاء ومنها الهيكلية كتقدم سن الغراسات وقلة العناية بالأشجار وضعف الموارد المائية والزحف العمراني و إختلال مسالك التوزيع ، فإن الإستراتيجية التي تم ضبطها تهدف أساسا إلى النهوض بالقطاع وإعادة تنظيمه .

و تقدر الإستراتيجية إمكانية إرتفاع الإنتاج إلى حدود 300 ألف طن سنويا في أفق 2001 منها 50 ألف طن قابلة للتصدير على أن يتم إنجاز المشاريع و إتخاذ الإجراءات وإقرار الحوافز الكفيلة بتنمية الإنتاج .

و ترتكز هذه الخطة على 3 محاور أساسية تخص :

* تطوير الإنتاج بالرفع من إنتاجية الغراسات الموجودة وبتوسيع الغراسات على مساحة 1800 هكـ مع إستعمال مشاتل ذات نوعية جيدة وخالية من الأمراض الفيروسية .

* تطوير أساليب تسويق القوارص بإدخال نظام تصنيف المنتوجات وبعث أسواق في جهات الإنتاج وإعتماد الطرق العصرية عند تكييف المواد المعدة للتصدير ،

* تنظيم قطاع القوارص بإنشاء وتطوير تعاضديات الخدمات وبتنشيط المجمع المهني للقوارص والغلال .

6.2 البطاطا :

تمّ خلال سنة 1994 إعداد خطة تنفيذية لبلوغ الإكتفاء الذاتي في مادة البطاطا على الأمد القصير بالنسبة للبطاطا المعدة للإستهلاك والأمد المتوسط بالنسبة لبذور البطاطا .

تهدف الخطة على مستوى البطاطا المعدة للإستهلاك إلى بلوغ الإكتفاء الذاتي وذلك بتحسين المردود إضافة إلي تعزيز برامج البحوث ومقاومة الآفات وخلق مناخ ملائم يمكن من مواصلة تعاطي هذا النشاط بالثقة المطلوبة . وتشتمل هذه الخطة على : تدعيم مراقبة البذور ، تحديد سعر أدنى على مستوى الإنتاج ، تكوين مخزون إحتياطي لتغطية حاجيات السوق في فترة عدم الإنتاج عن طريق التخزين المبرد ، وتكوين مخزون تعديلي لحماية المنتج من تدهور الأسعار .

7.2 الطماطم :

تمّ إعداد خطة تنفيذية تخص الطماطم المعدة للتحويل تهدف إلى بلوغ الإكتفاء الذاتي المستديم وذلك لتغطية كافة حاجيات الإستهلاك (طماطم طازجة ومعجون طماطم) مع تكوين مخزون إحتياطي وتدعيم التصدير نحو الأسواق التقليدية وإستشراف أسواق أخرى .

8.2 الباكورات :

يهدف مخطط تنمية الباكورات الذي يرتكز على إستغلال المياه الجوفية الساخنة للري في الجنوب التونسي إلى تطوير تصدير الباكورات في الأسواق الخارجية في فترات زمنية ملائمة . و قد تم إلى حد الآن تركيز 75 هك بيوت مكيفة يقع تسخينها بهذه المياه في جهات قبلي وقابس و توزر من مجموع 370 هك مبرمجة للعشرية الحالية . و يمكن لإنتاج الباكورات في جهة الجنوب أن يلعب دورا هاما في تنمية هذه المناطق .

9.2 الصيد البحري :

إعتبارا لأهمية القطاع سواء من حيث الإنتاج أو من حيث مساهمته في صادراتنا للمواد الغذائية والفلاحية فقد أولته الدولة عناية خاصة وضبطت له خطة تنموية تتمحور حول النقاط التالية :

* إحكام إستغلال الموارد البحرية بالتخفيض من الصيد في خليج قابس وبالتشجيع على إستغلال المناطق الشمالية وتطوير صيد السمك الأزرق ،
* تطوير تربية الأسماك بهدف إنتاج 10 آلاف طن سنويا في أفق 2001 ،
* تطوير إستغلال موانى الصيد البحري .
* تحسين نظام التكوين بإعطاء الأفضلية لتكوين قائدي المراكب من الناحية التطبيقية وللتكوين في مجال الصيد في المناطق الشمالية .

وبالإضافة إلى هذه الخطة التنموية تم إعداد برنامج لتدعيم البنية الأساسية وتأهيل القطاع لمواصفات الجودة . وقد تم تأهيل 13 ميناء متواجدة بولايات الجنوب بكلفة جملية تقدر بـ 5 م.د ويجري العمل حاليا على تأهيل بقية الموانى بمنطقة الوسط والشمال .

كما شمل التأهيل 1300 مركب صيد بمختلف أصنافها ويجري العمل حاليا على تأهيل بقية المراكب التي يبدي أصحابها إستعدادا لتأهيلها ، هذا بالإضافة إلى تأهيل 35 مؤسسة مصدرة لمنتوجات البحر من جملة 61 مؤسسة قابلة لتعاطي نشاط تصدير .

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أن أثبتت البحوث في مجال تربية الأسماك بمياه السدود في بلادنا نجاعتها إنطلق إستغلال وصيد الأسماك منذ سنة 1989 على إثر إستزراع سدّي بئر مشارقة وسيدي سالم من طرف معهد صلامبو ونظرا لما لقيته هاته التجربة من نجاح فقد توسع مجال هذا النشاط ليشمل إحدى عشر سدا وفرت 440 طنا خلال سنة 1995 .

والجدير بالذكر أن المخطط المديري لتربية الأسماك أشار إلى إمكانية إنتاج ما يقارب الألف طن في السنة بعد تعبئة كل الموارد الكفيلة بذلك .

ومن جهة أخرى تعتبر تربية الأسماك تجربة رائدة في البلاد التونسية حيث أن المشاريع قد إنطلقت منذ أواسط الثمانينات وتعد حاليا 3 مشاريع كبرى و 3 مشاريع صغرى ومتوسطة . وقد تطور إنتاج تربية الأسماك من 463 طنا سنة 1991 إلى 1390 طن سنة 1996 أي بنسبة نمو تقدر بـ 200٪ .